

المملكة المغربية



وزارة الشباب والرياضة

كلمة السيد وزير الشباب والرياضة

بمناسبة تنظيم اليوم التواصلي حول

"منظومة حماية الطفولة بمقاطعة يعقوب المنصور"

الخميس 26 مايو 2016

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية،
السيد والي جهة الرباط- سلا- القنيطرة،
السادة ممثلي القطاعات الحكومية،
السيدات والسادة ممثلي جمعيات المجتمع المدني،
السيد مدير المعهد الملكي لتكوين الأطر،
السيد مدير المركز المغربي للأبحاث والدراسات وتوجيه الطفولة والأسرة،
أيها الحضور الكريم،

أنا سعيد لحضور هذا اليوم التواصلي حول إطلاق مشروع منظومة
حماية الطفولة بمدينة الرباط، وأود بهذه المناسبة أن أشكر المنظمين على
دعوتهم الكريمة.

إن اختيار هذا الموضوع ونحن نحتفي باليوم الوطني للطفل (25 ماي)
له دلالات عميقة، تتجلى في كون الطفولة تكتسي أهمية بالغة كشريحة
مجتمعية تحتاج إلى عناية شمولية في السياسات العمومية، وخاصة في
مراحلها الأولى والوسطى.

كما تعلمون، فإن فئة الطفولة المغربية تحظى بعناية سامية لصاحب
الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يعكسها الحجم الكبير للزيارات
الملكية الميدانية المتوالية والمكثفة للعديد من المؤسسات والفضاءات التي
تشتغل مع مختلف شرائح الأطفال، والمبادرات المهيكلية للأسرة، وتتضمنها
خطاباته السامية وكذا المشاريع التي يتم إنجازها والمستهدفة لحماية ورعاية
الطفولة.

كم أن دستور المملكة أكد في الفصل 32 على أهمية توفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، وجعل التعليم الأساسي حقا للطفل وواجب على الأسرة والدولة.

كما نص على إحداث الم جلس الاستشاري للأسرة والطفولة ، والذي حدد الفصل 169 مهمته في تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهياكل والهيئات المختصة.

كما أشار الفصل 34 من الدستور إلى دور السلطات العمومية في وضع وتفعيل سياسات موجهة لهالجة الأوضاع الهشة لفئات الأطفال والوقاية منها.

لذلك، فالبرنامج الحكومي يسعى إلى تجسيد هذه المقتضيات الدستورية بإيلائه أهمية بالغة لتطوير القطاعات الاجتماعية، لما لها من انعكاس على الوضعية الاجتماعية للطفولة، ومن ذلك السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة وبرنامجها التنفيذي، وإصلاح المنظومة التشريعية بما يحفظ حقوق وكرامة الأطفال.

فلذا اعتمدنا التعريف الأممي الوارد في اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، كونها "جيلا جديدا من ترسانة الحقوق والخدمات، تبدأ بشروط الوجود والبقاء، وتستمرّ بسلسلة الحق في الحياة والكرامة والهوية والحماية والتفتح والمشاركة، إلى أن يتمّ إعدادها في مزاجية الحق بالواجب، لحظة الانتقال الطبيعي إلى البلوغ والرشد، والقدرة على الاستقلال".

إلا أن هذا المسار التنموي، البيولوجي والنفسي والاجتماعي الطبيعي، الذي تدفع به كل الأمم لتحقيق هذه الأهداف، ليس في متناول كل أطفال العالم، وتتولد من جراء ذلك آفات الهشاشة والفقير والإقصاء تؤدي إلى إفراز طفولة مسيجة بكل المخاطر البنيوية، والأوضاع الهشة الموازية مما يؤثر سلبا على نموها وتوازنها وإعدادها للمشاركة في قافلة التنمية المجتمعية.

وتماشيا مع سياسة المنتظم الدولي في حماية الطفولة من كل المخاطر الطبيعية والبشرية، من خلال إقرار وتفعيل المواثيق والمعاهدات، وأهداف الألفية، والمصاحبة القطرية، قاد المغرب، ما بين 2006 و2015، سياسة عامة مندمجة لحماية الطفولة تحت شعار "مغرب جدير بأطفاله"، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

إلا أن التقييم النصف/المرحلي في سنة 2011 للتقنين الحكومي لهذه السياسة، وقف عند حقيقة عدم كفاية الحماية المعتمدة في هذه الخطة الوطنية، من حيث الحصيلة والواقع، وكذا بسبب جملة من الإكراهات والتحديات المتداخلة.

ومن خلال هذه المنطلقات الأساسية، ولحماية طفولة مدينة الرباط، من كل مظاهر الإقصاء والإهمال والاستغلال أو الإيذاء، وفتح الطريق أمامها للتفتح والتأهيل والرعاية النفسية والاجتماعية وضمان انفتاحها في مجالها الطبيعي والاجتماعي، لابد من الإشادة بالمبادرة التي تقدم بها ثلة من الأساتذة الباحثين على مستوى المعهد الملكي لتكوين الأطر بتعاون مع متدخلين آخرين معنيين بهذا الميدان، أفضت إلى بلورة منظومة محلية لحماية الطفولة سيتم تقديمها من طرف الباحثين.

أمها السيدات والسادة

إن وزارة الشباب والرياضة، باعتبارها قطاعا راعيا لمراكز حماية الطفولة يخصص مكانة متميزة لقضايا الطفولة في مشاريعه الاجتماعية الموجهة لهذه الشريحة من المجتمع. وانطلاقا من وعيها بالإكراهات التي تعرفها منظومة حماية ورعاية الطفولة، فهي تسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحسين أوضاع هذه الطفولة من منطلق تنزيل السياسة العمومية في هذا المجال، من فتح أورش مؤسسات حماية الطفولة ، وصيانة وتحسين أوضاع الاستقبال بها، وتعزيز دور العمل التشاركي مع المجتمع المدني في النهوض بأوضاع الطفولة في كل الفضاءات القطاعية التابعة لوزارة الشباب والرياضة.

وفي إطار المهام الموكولة إليها، تشرف الوزارة على تدبير مراكز حماية الطفولة التي تستقبل الأطفال وفقا لمقتضيات قانون المسطرة الجنائية . وقد ظلت هذه المراكز مرتبطة منذ بدايتها في سنوات الخمسينات بقطاع الشباب والرياضة، وما ذلك إلا للحفاظ على هويتها التربوية بعيدا عن أي مقارنة زجرية عقابية، رغم ما يعترض عملها من صعوبات في التصنيف بسبب تنوع المستفيدين (نزاع مع القانون، وضعية صعبة، المهاجرين غير المرافقين، صغار السن، الأمهات العازبات، ذوي الاحتياجات الخاصة ..).

إن الرقي بمستوى ومردودية مؤسسات وآليات حماية الطفولة يمر عبر تحسين النظرة إلى الطفل، وتقوية البنيات القانونية والمؤسسية وأنظمة التسيير وتأهيل الأطر، وكذا توسيع دائرة التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء والفاعلين من الهيئات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية،

وتعزيز المقاربة المندمجة المحلية من أجل توفير الإجابة الفعالة للتحديات الحقيقية التي تواجه الطفولة.

وتماشيا مع هذه الجهود تأكد لنا باللموس على أن أية عملية تهدف إلى النهوض بأوضاع الطفولة وحماية حقوقها في النمو النفسي والتربوي والاجتماعي وإبعاد مخاطر الهشاشة عنها، لا يمكن أن يتأتى إلا بتوفير الوسائل الضرورية وضمان جودة تكوين الأطر التربوية تكوينا متميزا يتلاءم وحاجيات العمل.

وقد عمل المعهد الملكي لتكوين الأطر، في هذا إطار، على فتح مسالك الإجازات المهنية لتكوين مهنيين متخصصين في قضايا الطفولة ، بدأ بمسلك الطفولة الصغرى بمركز اليوسفية، ومسلك حماية الطفولة ومساندة الأسرة ، بمركز يعقوب المنصور الذي نتواجد به اليوم

أمها الحضور الكريم

أود في نهاية هذه الكلمة، أن أجدد الشكر لمنظمي هذا اليوم الدراسي وأن أנוه بالجهود التي تقوم بها إدارة وأساتذة المعهد الملكي لتكوين الأطر لإنجاح مثل هذه المبادرات التي تخدم البحث العلمي وقضايا الطفولة ببلادنا. كما أتمنى النجاح لأشغال هذا اللقاء خدمة لرعاية وحماية الطفولة بمدينة الرباط.

وبهذه المناسبة أدعو جميع الفرقاء الاجتماعيين في القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني إلى الانخراط في المبادرات التلمستهدفة للطفولة، علما أن وزارة الشباب والرياضة لن تذخر جهدا في دعم كل

المبادرات لما في ذلك الانفتاح على صيغ مؤسساتية أكثر نجاعة لضمان تدير
أمثل للطفولة بالمغرب بصفة متجانسة وشاملة.

وفقنا الله لما فيه الخير والنفع لتحسين الأوضاع النفسية والتربوية
والاجتماعية لأطفالنا خدمة لما فيه مصلحة الناشئة المعنية وخير بلدنا تحت
القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.